

محاضرة أقيمت في المؤتمر السنوي الأول لـ "منتدى لبنان للتعليم"  
بيروت، أوتيل الدون، 10 و 11 أيار 2014.

## المجتمع المنقسم على نفسه طائفيًا ومذهبيًا لا يُنتج كتاب تاريخ موحد

عبد الرؤوف سنو  
أستاذ في الجامعة اللبنانية  
قسم التاريخ

على عكس ما هدف إليه "اتفاق الطائف" في تعزيز الانصهار الوطني والانتماء والانفتاح بين اللبنانيين عبر التربية والتعليم، وعبر توحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية، أشار استطلاع في العام 2007، أي بعد محاولتين فاشلتين لوضع كتاب تاريخ مدرسي موحد، وقبل سنوات ثلاث من محاولة الثالثة فاشلة في العام 2010، إلى أنّ نسبة (63.5%) من تلامذة مستطلعة آراؤهم في 161 مدرسة ثانوية يشعرون بانتمائهم إلى العائلة أو إلى الطائفة الدينية، وأنّ الانتماء إلى الوطن في المدارس الرسمية بلغ نسبة (27%)، وفي المدارس العلمانية (17%)، وفي المدارس الإسلامية (13%)، وفي المدارس المسيحية (12%). وبعد عامين على الاستطلاع الأخير، أي في العام 2009، قامت قناة "الجزيرة الفضائية" بعرض فيلم وثائقي حول تدريس مادة التاريخ في مدارس لبنان، وكان السؤال الموجه إلى التلاميذ يدور حول استقلال لبنان. فجاءت الإجابات وفق انتماءات التلاميذ الطائفية والمذهبية، إذ اعتبر المسلمون السنة أنّ لبنان أصبح مستقلاً يوم جلا الفرنسيون المسيحيون عنه، في حين أجاب زملاؤهم في المدارس المسيحية بأنّ الاستقلال تحقّق عندما انسحب السوريون المسلمون من لبنان في العام 2005. وأجاب تلامذة في مدارس شيعية أنّ الاستقلال تحقّق يوم تحرّر جنوب لبنان في العام 2000 على أيدي المقاومين الشيعة. وعن الزعماء التاريخيين، كانت اجابات التلاميذ: المسيحيون: نابوليون بوناپرت والأمير بشير الثاني وبشارة الخوري وبشير الجميل، والسنة: جمال عبد الناصر ورياض الصلح وصائب سلام، بينما اختار التلاميذ الشيعة الإمام الخميني وحسن نصر الله.

نستنتج من هذا التقديم أنه بعد مرور أكثر من عقدين على اتفاق الطائف، لا يزال انتماء الفرد من المهد إلى اللحد إلى الطائفة وإلى المذهب، ويتفوق على الانتماء إلى الوطن. وهذا منطقي في ألا تُنتج مواطنة وتُزرع في الناشئة، في ظل دولة تقوم على نظام طائفي، وطوائف متناحرة تسعى لتمجيد تاريخها وخصوصياتها، ترك الدستور لها حرية فوضوية في ممارسة التربية والتعليم.

الفرضية في هذه المداخلة تقول: إن مجتمعاً منقسماً على نفسه لا يمكن أن يوحد كتاب تاريخ بعيداً عن التعبئة الأيديولوجية والانغلاق وتضخيم الخصوصيات، في حين أن مجتمعاً متماسكاً وراء فكرة الوطن والدولة، في الحي وفي المدرسة والجامعة وسوق العمل وفي الحزب، هو الذي ينتج كتاب تاريخ موحد، أو على الأقل منهجاً يتفق عليه، ويكون التأليف مفتوحاً لمن يشاء ضمن الضوابط الوطنية.

أولى محاولات صياغة كتاب تاريخ موحد بعد توقيع "اتفاق الطائف" جرت في عهد وزير التربية بطرس حرب في العام 1992. يومها وضعت لجنة مسودة كتاب تاريخ تمت عرفلته من بعض أعضاء الحكومة التابعين لسلطة دولة الوصاية السورية. وفي العام 2000، صدر جزءان من سلسلة "نافذتي على المستقبل" لمرحلة التعليم الاساسي. ثم أوقف العمل بالسلسلة بأمر من الوزير عبد الرحيم مراد، بعدما تعرّضت لانتقادات سياسية. أعقب ذلك تشكيل لجنة من عشرة مؤرخين في العام 2002 من قبل الوزير نفسه لوضع منهاج جديد. وما أن انتهت اللجنة من عملها بعد سنوات ثلاث، حتى جرى "إطلاق النار" عليها من قبل الإعلام، بأنها قامت بأسلمة كتاب التاريخ وراعت الوصاية السورية على لبنان. فتوقف تنفيذ التأليف بأمر من الوزير سامي مفقارة في أواخر العام 2004.

ومع أنني شاركت في عمل اللجنة تلك وفي اللجنة الثالثة التي شكلها الوزير حسن منيمنة في العام 2010، فسوف تقتصر مداخلتني على تجربتي في اللجنة الأخيرة، التي شكّلت عن عمد من مؤرخين حزبيين وبعض المستقلين. إن وجود حزبيين في اللجنة كان أول مسمار دُق في نعش منهاج التاريخ، على عكس ما اعتقده الوزير منيمنة من أنه سوف يُسهّل مرور المنهاج في مجلس الوزراء. هذا الاعتقاد بُني على فرضية أنّ حكومة سعد الحريري باقية في السلطة، وأن الأحزاب والقوى الطائفية المتنافسة على الأرض وفي المؤسسات الدستورية التي سمّت المؤرخين الحزبيين في اللجنة جادة في وضع كتاب تاريخ موحد.

وعلى الرغم من بعض التباينات السياسية بين أعضاء اللجنة، فقد تم التوافق على منهاج موحد يشمل كل السنوات حتى السنة الثامنة الأساسية. ولما كانت رغبة الوزير منيمنة منذ البداية هي كتابة تاريخ لبنان حتى العام 2010، وأن يتضمّن الحرب الداخلية بين الأعوام 1975 و1990 وتداعياتها، والاحتلال الإسرائيلي للجنوب ومقاومته، ومرحلة الاسترداد السوري بلبنان، والمقاومة المسيحية له، والخلافات الداخلية حول سلاح "حزب الله"، ثم اغتيال الرئيس رفيق الحريري، و"ثورة الأرز"، وتداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 2006، وأحداث أيار 2008، فقد ظهرت بوضوح الخلافات بين أعضاء اللجنة الحزبيين عند وضع منهاج السنة التاسعة الأساسية الذي يتناول تاريخ لبنان المعاصر حتى العام 2010. من ناحية المنهجية وبغض النظر عن النوايا، لا يمكن وضع كتاب تاريخ يغطي مسائل وقضايا آنية غير محسومة كانت لا تزال تتفاعل بين الأعوام 2005 و2010، وتشكل قنبلة قابلة للانفجار. وقد رفض الوزير اقتراح بعض أعضاء اللجنة المستقلين بألا يتجاوز المنهاج المنتظر زمنياً العام 1990، أي حتى "اتفاق الطائف" الذي توافق عليه جميع اللبنانيين، وأن تقتصر مرحلة حرب لبنان على أخذ العبر والدروس منها، من دون تحديد المنتصر ولا المهزوم.

وقد تمكن الوزير منيمنة في حينه، وهو من قوى 14 آذار، من حسم الخلافات عبر تسوية تنسجم مع مصالح قوى المعارضة (8 آذار)، علماً أنه كان هناك تنسيق بين حزب الله وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب القومي السوري الاجتماعي داخل لجنة وضع المنهاج. صحيح أنّ كل أعضاء اللجنة وقّعوا في النهاية على المنهاج، إلا أنّ البعض قال في ما بعد إنّ توقيعهم عليه كان لعدم إفسال الوزير في مسعاه لتوحيد كتاب التاريخ المدرسي، خصوصاً أن منيمنة وعد بأن يقوم مجلس الوزراء بنفسه بتصويب الاختلالات التي سيجري لفت انتباهه إليها، وأحيل المشروع إلى مجلس الوزراء بتاريخ 10 آب 2010، بعد أن مرّ عبر "مجلس شوري الدولة".

دارت أبرز نقاط الخلاف داخل اللجنة حول مصطلح "المقاومة". فحزب الله وحلفاؤه رأوا أنها لا تنطبق سوى على المقاومة ضد إسرائيل، بينما رأى أعضاء قلة أنّ مناهضة المسيحيين الوجود الفلسطيني، والوصاية السورية على لبنان، وأحداث الفيّاضية والأشرفية وزحلة في الأعوام 1978 و1981، وأحداث العدلية وغيرها منذ العام 2000، هي بدورها تستحق أن توصف بأنها "مقاومة"، نظراً إلى ما قدّمه المسيحيون من تضحيات. ومن أجل تمرير المنهاج، وبدلاً من أن تُذكر الحقائق والوقائع التاريخية كما هي، تحوّل المؤرخون الحزبيون في اللجنة تحت إشراف الوزير إلى قضاة يحكمون على الأحداث، أو يحذفون عبارات ومصطلحات من هنا وهناك على أساس الوصول إلى تسوية. فلم يعد هناك مقاومة مسيحية للهيمنة الفلسطينية، ولا مقاومة مسيحية للوصاية السورية (تحوّلت إلى مقاومة وطنية بعد العام 2003 شملت المسيحيين والسنة والدروز من فريق وليد جنبلاط). واعتبر فريق 8 آذار أن من سقط من الميليشيات المسيحية دفاعاً عن لبنان لا يُعتبر شهيداً. وبرأينا، لا يمكن لطائفة أن تقرر على طائفة أخرى من تعتبره شهيداً أو رمزها.

وقيل أن يبحث مجلس الوزراء اللبناني المنهاج الجديد، سقطت حكومة الحريري في كانون الثاني 2011، وشكّل نجيب ميفاتي حكومته الجديدة من المعارضة السابقة (قوى 8 آذار)، وتحوّلت "المواولة" (14 آذار) إلى معارضة. كما حلّ الوزير حسان دياب محلّ حسن منيمنة. وعهد مجلس الوزراء الجديد إلى لجنة وزارية درّس المنهاج؛ فوضعت تعديلات جذرية عليه، من دون العودة إلى لجنة التاريخ المختصة. وعلى ما يبدو، لم تكف القوى السياسية الحاكمة بما تحقّق في اللجنة التاريخية، بل أرادت المزيد من الإنجازات. فنقّدم الوزير فنيش باقتراحات لإضافة سبع وعشرين قريةً شيعية وسبع عشرةً شيعيةً شيعية إلى المنهاج، وجرى حذف "ثورة الأرز" ومرحلة اعتصام حزب الله في وسط بيروت التجاري، وأحداث 7 أيار 2008 وتدايعاتها، في حين أراد الوزير عاصم قانصو إدخال بعض التعديلات التي تجعل أسباب حرب لبنان داخلية فحسب، وفي الوقت نفسه إبراز نضال حزبه "القومي السوري الاجتماعي" ضد إسرائيل في بيروت العام 1982.

وفي ضوء التجاذبات الطائفية والمذهبية والخلافات السياسية وما أكثرها في العام 2010، فإن وضع كل طائفة شخصياتها ورموزها ومُدنها وقراها في المنهاج بشكل كيدي، بالحجم الذي أراده الوزير فنيش، كان يخلّ بمعايير تربوية وبحجم كتاب التاريخ، ولا يؤدي إلى ظهور كتاب وطني. فعندما تريد كل طائفة أن ترى نفسها في كتاب التاريخ الموحد، فأندبُ تعدد الغاية منه، ويصبح الكتاب الموعود "تاريخ الطوائف".

وما إن تسرّب موضوع التعديلات الوزارية، حتى بدأ "إطلاق النيران" عليها من قبل المعارضة الجديدة (قوى 14 آذار). فاعتبر النائب سامي الجميل أنّ كتاب التاريخ هو محاولة جديدة لإلغاء "الأخر"، وتشويه لتاريخ المسيحيين وشهدائهم. وفي السياق نفسه، تظاهر طلاب حزبيّ الكتاب والأحرار ضدّ المنهاج، واشتبكوا مع رجال الأمن، ما حدّأ برئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء إلى طلب التريث في موضوع كتاب التاريخ. ولا يزال الأمر على حاله حتى اليوم.

خلاصة القول: لا يمكن في ظروف الانقسامات السياسية والطائفية التي يمر فيها لبنان حالياً وضع كتاب تاريخ موحد، منهجاً وتالياً. لكن ترك الطوائف تدرّس في كتبها الخاصة يزيد من حدة المسألة الطائفية وعداء "الأنا لـ"الأخر". وقد أثبتت التجارب أن الدولة اللبنانية غير جادة وغير قادرة في موضوع كتاب تاريخ وطني موحد، وكذلك القوى الطائفية السياسية، لأنها لا

تزال تختلف على الرؤية إلى الماضي، وتختلف وتتنازع أكثر على الهوية وعلى الحاضر والمستقبل.

#### توصيات:

- لا يمكن وضع كتاب تاريخ موحد في ظل التجاذبات السياسية القائمة في الوقت الراهن ومحاولة كل فريق طائفي أن يجعل من "كتاب تاريخ وطني" كتاباً يعبر عن طائفته ومصالحها التاريخية والأنية.
- إذا كان لا بد من كتاب تاريخ رسمي موحد، فيجب ألا يتجاوز حدوده الزمني "اتفاق الطائف" وعودة السلام إلى لبنان في العام 1990. فاتفاق الطائف أجمع عليه كل اللبنانيين، وشكل محطة وفاق.
- وجوب أن تبقى مرحلة حرب لبنان، الشديدة الخطوة على التعايش والسلم الأهلي، ضمن المنهاج، ولكن أن تقتصر معالجتها على أخذ العبر والدروس منها، بأن الحروب الأهلية تسبب الدمار للاقتصاد وللبنى التحتية وتقضي على التواصل والحياة الاجتماعية. هذا هو المهم، وليس الدخول في تفاصيل الحرب والقتل والتهجير.